

واقع البحث العلمي في الجامعة وجودة البحث الاجتماعي في مصر

نسرين سليم

كلية الآداب جامعة قناة السويس

الملخص:

تشير الجودة العالية للبحث بشكل مباشر إلى، مخرجات وأنشطة وقدرات بحثية عالية الكفاءة بالنسبة لمجالها ومجتمعها المحلي والدولي. وحيث أنه لا توجد معايير فاصلة أو حتى مقاييس ملائمة ونماذج محددة من شأنها تحديد هذا التميز والتفوق البحثي، الأمر الذي من شأنه يصعب تحقيقها خاصة على مستوى العلوم الاجتماعية. بتقصي واقع البحث العلمي في الجامعات المصرية، وخاصة حالة البحث الاجتماعي فيها، تبين أنه لم يصل بعد إلى المستوى المأمول من حيث ضمان الجودة العالية وتحقيق التميز في البحوث العلمية، حيث يعاني من ضعف التأثير العلمي، لانفصاله عن معالجة المشكلات العلمية الحقيقية التي يعاني منها المجتمع وعدم قدرته على الإسهام الكافي في تطويره. وعليه تسعى الباحثة من خلال الورقة البحثية على الوقوف على طبيعة العلاقة بين نظام البحث العلمي في الجامعات المصرية وجودة البحث الاجتماعي، مع التطرق لأهم المشكلات التي تواجه ومحاولة تفسيرها تفسيراً سوسولوجياً، لمحاولة تخطي تلك المشكلات والارتقاء بنوعيته، وإبراز الدور الفعال المنوط بالمؤسسة العلمية في النهوض بالبحث الاجتماعي.

Abstract

By investigating the reality of scientific research in Egyptian universities, especially the state of social research in them, it was found that it has not yet reached the desired level in terms of ensuring high quality and achieving excellence in scientific research, as it suffers from weak scientific influence,

because it is separated from addressing the real scientific problems that society suffers from. And his inability to contribute sufficiently to its development. Accordingly, the researcher seeks through the research paper to identify the nature of the relationship between the scientific research system in Egyptian universities and the quality of social research, while addressing the most important problems facing and trying to explain them in a sociological explanation, to try to overcome these problems and improve its quality, and to highlight the effective role entrusted to the scientific institution in advancing research. Social

مقدمة:

تزايد الاهتمام بتحقيق الجودة في المؤسسات الجامعية بشكل كبير منذ العقد الأخير من القرن المنصرم وبدايات القرن الحادي والعشرين، حيث سعت معظم الدول إلى التحول نحو إجراءات ونظم ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم، وقد ساعد على ذلك ما تعانيه في الواقع المؤسسات الجامعية بوجه عام من تدني في مستوى الأداء وضعف نوعية المخرجات البحثية داخلها، وعدم قدرتها على توفير المخرج الكيفي الجيد الذي يتطلبه سوق العمل، ناهيك عن تزايد حدة الصراع والتنافس بين المؤسسات الجامعية في ظل مجتمع المعرفة وتداعياته. هذا وعلى صعيد وظيفة البحث العلمي فهي تعد أحد معايير تميز الجامعة ومدى مساهمتها الفاعلة في تطويرها، لذلك فإن تطوير الوظيفة البحثية أضحى جزءاً من مشروع مستقبلي لتطوير الجامعات العربية

وربطها بالمجتمع.

غير أن نظام البحث العلمي في الجامعات العربية؛ والتي لا يختلف حالها عن حال الجامعات المصرية، يعاني الكثير من نقاط الضعف في بعديه الرئيسيين: إعداد البحث العلمي وتقييمه، وغياب سياسة راعية وموجهة ومرشدة وداعمة للبحث العلمي في خدمة المجتمع وقضاياه وأهدافه. حيث تعرف الجامعة في الوطن العربي بعدم فاعلية البحث العلمي وانفصاله عن المشكلات العملية التي تعاني منها قطاعات الإنتاج (طبي، ٢٠٢٠: ٣٩١). كما تعاني العلوم الاجتماعية من عدم كفاءة المنتجات البحثية وتدني نوعيتها، ما يستدعي التحسين المستمر وزيادة جودة وكفاءة المنتجات البحثية، على أنه من الثغرات البارزة التي يشكو منها التعليم العالي في الدول العربية تقصيره في ميادين البحث العلمي بوجه عام، ومنه الموجه أساساً نحو التنمية بوجه خاص، وأن معظم الأبحاث في الدول العربية هي أكاديمية بحتة من أجل الحصول على الترقيات العلمية، فضلاً عن ان التوسع الكمي الذي شهده التعليم العالي في البلاد العربية ومصر على وجه الخصوص، لم يواكبه تحسين في نوعية التعليم والجودة البحثية (جاد الرب، ٢٠١٠ و المليجي، ٢٠١١).

مشكلة البحث: تتحدد مشكلة الدراسة التي تم تناولها بالتحليل ضمن هذه الورقة البحثية، في التساؤل الآتي: ما العلاقة بين نظام البحث العلمي ومستوى جودة البحث الاجتماعي في مصر؟

ومن هذا التساؤل تكتسي مشكلة الدراسة أهمية بالغة تتجلى في كون أن ضمان جودة البحث العلمي الاجتماعي بات مطلباً أساسياً، حيث أكدت العديد من الدراسات على ضعف المنتج البحثي وقصور المخرجات البحثية، خاصة تلك المتعلقة بالرسائل الجامعية، حيث غلب عليها الكم على النوعية. حيث أصبح من المحتم تجويد البحوث العلمية في هذا المجال والموازنة بين

الكم والكيف وبلوغ مستوى التميز في المخرجات البحثية، بما يكفل تبعاً لذلك الارتقاء بالمكانة العلمية للعلوم الاجتماعية. كما تستمد مشكلة الدراسة أهميتها من كون أن ضمان جودة البحث العلمي في العلوم الاجتماعية أضحى يشكل بالنسبة للجامعة في مصر والوطن العربي رهان حاسم يعول عليه لتقدمها وتبوءها مراتب عالية في التصنيف العالمي للجامعات الذي يتم بناء على معيار جودة البحث العلمي إضافة إلى معايير أخرى. ومن جهة أخرى بروز العديد من المشكلات الاجتماعية التي ترافقت مع حركة التقدم العلمي والتكنولوجي والتقني التي عصفت بالمجتمعات. وعليه كان لا بد من التركيز على تجويد المنتج البحثي الاجتماعي في الجامعة، ناهيك عن ان هذا الاهتمام والتحسين يشكل معيار عام في قياس وتقدم المجتمعات ورفيها.

بناء على ما سبق تسعى الورقة البحثية على الوقوف على واقع البحث العلمي في الجامعة وعلاقته بمستوى جودة البحث الاجتماعي في مصر. وعليه تتحدد أهداف البحث في:

- ١- عرض للإطار المفاهيمي للبحث.
- ٢- الوقوف على حالة البحث الاجتماعي في مصر.
- ٣- تحديد العلاقة بين نظام البحث العلمي بالجامعة ومستوى جودة البحث الاجتماعي (بحث ميداني).

منهجية البحث:

ستعتمد الباحثة على المنهج العلمي، مستندة على الأسلوب التحليلي، اعتماداً على إعادة التحليل لكل الكتابات التي استطاعت الوصول لها - حسب الإمكانيات المتاحة - حول حالة البحث العلمي في الوطن العربي ومصر بوجه الخصوص، وهذا لتحقيق الهدف الأول والثاني. أما فيما يتعلق بالهدف الثالث والمرتبط بتحديد علاقة نظام البحث العلمي ومستوى جودة البحث الاجتماعي، فاعتمدت الباحثة على الأسلوب الوصفي التحليلي لاستجابات العينة، حيث تم

تطبيق أداة المقابلة على عدد (٣٥) عضو من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة في مختلف الجامعات المصرية والتي تم تحديدها بالطريقة العشوائية بالحصة. لرصد طبيعة العلاقة بين نظام الجامعة في البحث العلمي، ومستوى جودة البحوث الاجتماعية.

الهدف الأول: تحديد الإطار المفاهيمي للبحث.

١ - الجامعة:

تعرف الجامعة بأنها مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معتمد وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، تتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريوس، ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب. وتم تعرف كذلك بأنها " هي مجموعة معاهد علمية ذات صفة قانونية يعمل بها أساتذة وينتظم بها طلاب، تعمل على صياغة المعرفة ونشرها وتطويرها بالإضافة إلى إعداد الطلاب إعداداً يؤهلهم ليكونوا أعضاء نافعين لمجتمعهم (عامر، ٢٠١٢: ١٥).

٢ - البحث العلمي:

عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD البحث والتطوير العلمي " هو عمل خلاق تتم مباشرته على أساس منهجي بهدف زيادة المخزون المعرفي بما يتضمن المعارف الإنسانية، والثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، واستخدام ذلك المخزون المعرفي لابتكار تطبيقات جديدة، ويغطي مصطلح البحث والتطوير ثلاثة أشكال من الأنشطة طبقاً لدليل فراسكاتي Frascati manual¹ وهي؛ البحوث الأساسية، والبحاث التطبيقية، والبحاث التجريبية (أحمد، ٢٠١٦:

¹ - Frascati manual: هو الدليل الذي يحدد المفاهيم الأساسية للبحث والتطوير والإرشادات الخاصة بجمع وتصنيف البيانات الخاصة بإحصائيات البحث والتطوير.

٢٤-٢٥). جاء في دراسة سلامة ٢٠١١ أن منظمة اليونسكو UNESCO عرفت البحث العلمي بأنه " النشاط الذي يقوم به الإنسان من خلال محاولات منظمة لكي يدرس بموضوعية الظواهر القابلة للملاحظة بقصد اكتشافها وفهمها فهماً كاملاً، وفهم أسبابها، وجمع النظم الفرعية للمعرفة الناتجة عن التفكير والفهم المنظم في أشكال متناسقة. في حين عرفه الباحث نفسه بأنه " الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى سلع جديدة، أو لتطوير المنتجات أو لزيادة التراكم المعرفي أو التوصل لابتكارات جديدة (سلامة، ٢٠١١ : ٤١).

وأكدت طيبي أن البحث العلمي هو " ذلك الجهد المبذول لاكتساب معارف جديدة في مجال العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية من خلال البحوث العلمية، ويعطي للدولة القدرة على اللحاق بالركب التنافسي العالمي الذي يعتبر أمراً ضرورياً للنهوض بالاقتصاد الذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بأداء صناعته (طيبي، ٢٠٢٠ : ٣٩٤). ويتفق معظم العلماء على أن البحث العلمي، هو ذلك النشاط الدقيق والمنظم الذي يهدف إلى التوصل لحلول للمشكلات التي تواجه البشر في كافة ميادين الحياة. حيث أشار " فان دالين " أن البحث العلمي هو المحاولة الدقيقة المنظمة والنافذة للتوصل إلى حلول للمشكلات التي تؤرق البشرية. وهذه المحاولة العلمية تعتمد على جمع البيانات الميدانية وتحليلها وتفسيرها. وعلى ذلك فإن البحث العلمي عبارة عن دراسة منظمة لظاهرة معينة باستخدام المنهج العلمي من أجل الوصول إلى حقائق ومعارف جديدة والتحقق منها (الحاميس، ٢٠١٩ : ١٣). ويتضح من معظم التعريفات الخاصة بالبحث العلمي ما يلي (أحمد، ٢٠١٦ : ٢٥):

- يعد البحث العلمي محاولة منظمة تتبع أسلوباً منهجياً معيناً.
- البحث العلمي له أهداف؛ حيث يتم عن طريقه زيادة الحقائق، أو تصحيح الأخطاء التي يعرفها الإنسان وتوسيع دائرة المعرفة، وبهذا يكون أكثر قدرة على التكيف مع بيئته، والسيطرة عليها.
- يؤدي البحث العلمي إلى اختبار المعارف والعلاقات التي يتوصل إليها الباحث، ولا يتم تصحيحها إلا بعد فحصها، والتأكد من صحتها تجريبياً.

- يشمل البحث العلمي جميع ميادين الحياة بمشكلاتها، ويستخدم في المجالات المهنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية على حدٍ سواء.

● أهمية البحث العلمي:

للبحث العلمي أهمية في بناء المجتمع وتطوره الاقتصادي والتكنولوجي، وفي تحقيق التنمية البشرية، وبناء الإنسان الجديد، أو الإنسان الباحث خاصة. فالتوصل إلى الاستنتاجات والتعميمات والقوانين العلمية لا بد أن تتم على أسس منهجية وعلمية، ولذلك فظاهرة البحث العلمي تزايدت بشكل كبير في مختلف المجتمعات والأمم. وأخذت الكثير من الدول تتسابق فيما بينها من أجل إحراز مزيداً من التقدم في هذا المجال لما له من أثر واضح، وبات سبب رئيسي للتقدم في شتى المجالات الحياتية. ويعد البحث العلمي من أهم أدوات التقدم والتنمية سواء كان في مؤسسة جامعية أو مؤسسة بحث متخصصة. فهو المحرك الأساسي لكافة قطاعات التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتربوية، والسياسية، والعسكرية، فلا يمكن لأي دولة تعيش على مشارف القرن الحادي والعشرين وتستغنى عن البحث العلمي. فمن خلاله تنهض المجتمعات وتتقدم الأمم، وتواجه تحديات العصر في كافة المجالات، خاصة ونحن في عالم تسوده المنافسة والعودة (الأسدي، ٢٠٠٨: ٩).

ويمكن تلخيص الأهمية الاستراتيجية للبحث العلمي بأنه يعمل على (فارح، ٢٠١٤:

٤٧-٤٨):

- يعمل على تطوير المعرفة الإنسانية، والمساهمة في إيجاد حلول للمشكلات الحياتية المختلفة.
- يعمل البحث الاجتماعي على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، ولا يؤدي ثماره إلا إذا ساهم وبفعالية في سياسات التنمية.
- يعمل البحث العلمي على إعداد الموارد البشرية للمجتمع إعداداً علمياً منهجياً.
- يعمل على تراكم المعرفة وزيادة وتنوع النظريات والأطر العلمية النظرية التي تؤدي إلى الاختراع والإبداع العلمي.

- يعمل على ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي، إذا تم توجيه البحث العلمي توجيه سليم، بحيث توافر له المقومات اللازمة من البشرية والمادية والتنظيمية. فالبحث العلمي أصبح أداة عصرية لها قواعد ومناهج وأسس، ومراحل ومتطلبات مادية وبشرية بحسب توافرها حتى يحقق البحث العلمي نتائج علمية وعملية، ويستطيع أن يسهم في تنمية الدول وتقدمها.
- يعمل على تقدم أساليب وطرق الإنتاج والخدمات، والذي يعمل على زيادة حجم جودة الإنتاج، وخدمات شبكة الإنترنت وغيره.
- تحسين مستويات المعيشة خاصة في الدول المتقدمة، فالبحث العلمي في هذه الدول يسهم من ٦٠٪ إلى ٨٠٪ من تقدم تلك الدول.
- حل العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعوق عجلة التنمية، فلا بد من التفاعل بين أجهزة الدولة ومؤسسات البحث العلمي، حيث تحتاج هذه الأجهزة إلى من يقوم بدراسة المشكلات التي تواجهها ووضع الحلول المناسبة لها أو التقليل من آثارها. فأجهزة الدولة محتاجة إلى الإطلاع على نتائج البحوث الخاصة بالمشكلات وقضايا المجتمع، من أجل الاستفادة منها في وضع السياسات العامة للدولة.
- يعين ويساعد أجهزة الدولة ومؤسساتها في تحقيق التقدم والنهوض بالمجتمع.
- يساعد المسؤولين في مواقعهم المختلفة على وضع أيديهم على بواطن المشكلات، للتعرف على أسبابها، ومن ثم محاولة إيجاد الحلول.

٣- مفهوم الجودة:

يعتبر مفهوم الجودة من المفاهيم التي تتسم أساساً بتعدد المعاني، فيعرف ابن منظور الجودة بأنها " الجيد نقبض الرديء " وجاد الشيء أي صار جيد (ابن منظور، ١٩٨٤ : ٥١). وعرفها المعهد الوطني الأمريكي للمقاييس والجمعية الأمريكية لمراقبة الجودة بأنها "مجموعة من السمات والخصائص للسلع والخدمات القادرة على تلبية احتياجات محددة ". والجودة طبقاً لتعريف منظمة الأيزو العالمية تعني " الوفاء بجميع المتطلبات المتفق عليها بحيث تنال رضا العميل ويكون المنتج ذا جودة عالية وتكلفة اقتصادية معتدلة" (خضير، ٢٠١١ : ٣٦٢١).

وترتكز عملية الجودة على منظومة قيمية تستمد ديناميكياً من البيانات والمعلومات المستمدة من نشاط العاملين، بقصد الاستثمار الأفضل لكل الطاقات وتوظيفها بشكل إبداعي في مختلف مستويات العمل لصالح أفضل إنتاج إبداعي يمكن الوصول إليه (دليل جودة البحث العلمي، ٢٠١٤: ٤).

أما الجودة البحثية: يعد مفهوم الجودة البحثية مفهوماً سياقياً يتأثر بالظروف المحيطة بالبحث والبيئة التي يتم فيها، وذلك التميز أو الجودة العالية للبحث تشير بشكل مباشر إلى مخرجات وأنشطة وقدرات بحثية عالية الجودة بالنسبة لمجالها ومجتمعها المحلي والدولي. وحيث أنه لا توجد معايير فاصلة أو حتى مقاييس ملائمة ونماذج محددة من شأنها تحديد هذا التميز والتفوق البحثي، بلغة تعبر تعبيراً حقيقياً عن جودة القدرات أو الأداء البحثي بشكل عام (مرجين وبن عمران، ٢٠١٨: ٩). كما عُرفت بأنها " جملة المعايير التي ينبغي أن تتوفر في جميع عناصر البحث العلمي سواء ما يتعلق بالمدخلات ومتطلباته وتحقيق هذه المعايير والخصائص من خلال الاستخدام الفعال للعناصر البشرية والمادية المرتبطة بالبحث العلمي (خضير، ٢٠١١: ٣٦٢٢). وتعرف الجودة البحثية على أنها " البحث الذي يتم اختباره وتمحيصه من قبل الأساتذة المشهود لهم في هذا المجال، ويكون له تأثير كبير في تطوير الحقل البحثي، ويقدم مساهمة مفيدة للمجتمع على المدى القصير أو الطويل بشكل مباشر أو غير مباشر وله قيمة علمية (Carlsston & Kettis, 2011: 5).

أما التميز البحثي: يعرف البحث المتميز، بأنه البحث الذي يخضع للتدقيق والتقييم من قبل الخبراء في المجال، وله تأثير كبير في تطوير مجال البحث، وأخيراً يقدم إسهاماً مفيداً للمجتمع على المدى القصير أو الطويل سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ويعرف التميز في مجال الأبحاث، " مرادف للبحوث ذات الجودة العالية ومن ثم فهو انعكاس لجودة التعليم العالي". كما تم تعريف التميز البحثي بأنه " الأعمال الرائدة التي تقدم المعرفة العلمية أي تنمية المعرفة البحثية، أو يعني تجاوز حد أو معيار التفوق بالمقارنة بالآخرين". وعلى هذا الأساس يمكن تعريف التميز البحثي بأنه " الإبداع البحثي بحيث يكون للمؤسسة مكانة وإسهامات جليلة في مجال البحث العلمي لتحقيق ميزة تنافسية تجعلها تتفوق وتنفرد عن غيرها من المؤسسات؛ بحيث تهدف إلى الارتقاء المستمر بمستوى البحث العلمي بما يسهم في خدمة المجتمع" (يوسف، ٢٠١٥: ٢٢-٢٤).

- مؤشرات جودة البحث العلمي الجامعي:

يمكن القول إن تقييم البحوث والرسائل العلمية دوراً فعالاً في الوصول إلى تحقيق الجودة البحثية، فهو يدفع المؤسسات إلى الإهتمام بهذه الجودة من ناحية، كما أنه يلفت نظر المجتمع والمهتمين إلى هذه القضية، بما يحولها من قضية علمية بحتة تهم المختصين فقط، إلى قضية مجتمعية تحظى بالاهتمام والمتابعة من قبل المجتمع.

وللحكم على جودة الرسائل العلمية مؤشرات مختلفة يمكن الاستناد إليها وتمثل فيما يأتي (عبد السلام، ٢٠١٦: ٣٢٦-٣٢٨).

أ- مؤشرات متعلقة بجودة الرسالة كعمل بحثي:

- وضوح أهداف البحث.
- اختيار المنهجية للبحث والتطبيق الفعال لها.
- قدرة الباحث على معالجة المشكلات البحثية التي يتطلب التعامل معها استخدام الخبرات العملية والمهارات المنطقية.
- الصياغة الجيدة لفروض البحث بشكل قابل للاختبار.
- تنمية مداخل وطرق وتقنيات بحثية وتوظيفها في الرسالة العلمية.
- القدرة على التفسير وربط نتائج الرسالة بنتائج البحوث الأخرى.

ب- مؤشرات متعلقة بجودة المخرجات البحثية:

- التأثير المتولد عن الرسالة ومدى مساهمتها في حل المشكلات القائمة في المجتمع.
- النشر العلمي للرسالة في احد الدوريات المحكمة.
- تقدير المجتمع الأكاديمي للمنتج البحثي fgb.

ت- مؤشرات متعلقة بطالب الدراسات العليا:

- أن يمتلك مهارات البحث العلمي ومنها القدرة على الفهم والتحليل والاستنتاج.
- أن يتحلى بالأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي وأن يحترم حقوق الملكية الفكرية.

الهدف الثاني: الوقوف على حالة البحث الاجتماعي في مصر.

تمثل الظواهر الاجتماعية قطاعاً مهماً من ظواهر الكون، وجميع الظواهر تكون في وحدة وترابط، وما يجري على أي جزء منها ينطبق على الأجزاء الأخرى ويؤثر فيها. وبما أن البحث العلمي يهدف إلى الكشف عن القوانين العامة لظواهر الكون، فإن هناك قوانين نوعية خاصة بكل ظاهرة على حدة. فالبحث الطبيعي يهتم بالكشف عن قوانين الطبيعة والبحث البيولوجي يهتم بالكشف عن القوانين التي تحكم الظواهر البيولوجية، والبحث الإنساني يهتم بالكشف عن القوانين التي تحكم الظاهرة الإنسانية. ومن هنا فإن كلمة اجتماعية ما هي إلا صفة تميز نوع البحث ومجاله فقط. فالبحث العلمي بشروطه وخصائصه ينطبق على كافة ظواهر الكون (الطبيعية- والبيولوجية- والإنسانية). ويعرف البحث الاجتماعي بأنه " عبارة عن منهج متسق لاكتشاف وتحليل وتصور الحياة الاجتماعية بهدف تطوير وتصحيح أو التحقق من المعرفة سواء أكانت هذه المعرفة تساعد في بناء نظرية أو في تطبيق أحد النتائج" (جلي، ٢٠١٢: ٢١). وبالتالي فالبحث العلمي الاجتماعي، عبارة " عن تقصي مقصود لوقائع أو أحداث اجتماعية من أجل اكتشاف طبيعتها، والوصول لقوانين تحكم العلاقات فيما بينها وكيفية تغيرها، عن طريق اتباع المنهج العلمي؛ بهدف إثراء المعرفة العلمية بالظواهر الاجتماعية، مما يساعد الإنسان على فهمها والتنبؤ بها وتوجيه مسارها" (نعيم، ب ت: ١٥).

١- أهمية البحث الاجتماعي:

تساهم العلوم الاجتماعية في دفع عجلة التقدم في المجتمع من خلال طريقتين (نعيم، ب ت: ٢٣) **الأولى:** تقديم فهم علمي موضوعي لكافة ظواهر الحياة الاجتماعية من حيث نشأتها وتطورها وعوامل تغيرها، وعلاقة كل منها بالأخرى والكشف عن القوانين العامة التي تحكمها جميعاً، والقوانين النوعية التي تحكم كل واحدة منها على حدة، باستخدام المنهج العلمي والنظرية العلمية.

- الثانية: تطبيق هذا الفهم في مجالات الحياة الاجتماعية المختلفة وترشيد السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والتربوية... إلخ.
- ويرى " دوب " أن الأبحاث الاجتماعية لها أهمية لا تقل شأنًا عن الأبحاث الأخرى، وترجع أهميتها إلى النواحي التالية (الحاميس، ٢٠١٩: ٢١-٢٢):
- أ- تُوفّر الأبحاث العلمية الاجتماعية المادة اللازمة لرجال التخطيط في قياس وتحديد الموقف القائم، وبخاصة حجم المشكلات الاجتماعية وتركيبها التي يجب التعامل معها.
- ب- تلقى الأبحاث الاجتماعية التحليلية المنظمة الضوء على الأبعاد الظاهرة والخفية للمشكلات كما تظهرها الدراسات والأبحاث الاجتماعية، كما تمد رجال التخطيط بنظرة ثابتة تمكنهم من القدرة على حلها والقضاء عليها.
- ت- تستطيع الأبحاث الاجتماعية أن توضح لرجل التخطيط إمكانية قياس صحة الافتراضات التي تساعد على تحقيق أهدافه القريبة والبعيدة.
- ث- تمكن هذه الأبحاث رجال التخطيط من تقدير النتائج المحتملة والتكاليف المتوقعة لتحقيق أهدافهم الممكنة.
- ج- توضح الدراسات الوصفية والتحليلية أسباب فشل المشاريع وأماكن الفشل كما تلقي الضوء على النتائج غير المقصودة للمشاريع.
- ح- يسهم انتشار نتائج الأبحاث الاجتماعية في ازدياد الوعي العام للموقف والسياسة التي يجب أن تصاغ لتحقيق أهداف محددة، ويمكن أن يزيد هذا من شأن السياسة المرسومة كما يعد الجماهير للاقتناع بما بل أنه يؤدي أيضاً إلى دفع وإثارة الضغط الجماهيري لإصلاح بعض النظم والتخلص من غيرها.

٢- واقع العلوم الاجتماعية وإشكالية الجودة البحثية في الوطن العربي:

تعاني العلوم الاجتماعية في الجامعات العربية في واقع الأمر من التهميش وتدني قيمتها الاجتماعية واستقطابها للطلبة الأدنى تحصيلاً، وحتى حينما تعالج البحوث الاجتماعية أزمات تجابه مجتمعاتنا، فإن نتائجها لا تستثمر. وعلى الرغم من تعدد كليات العلوم الاجتماعية والإنسانية ووفرة المتخرجين منها والمراكز البحثية العامة والخاصة، فإنها تصنف من ضمن الصفوف الخلفية في

منظومة البحث العلمي العربي. ومن الأدلة التي تساق الحضور المحدود للباحثين في مجالات العلوم الاجتماعية بحيث أن ٩٥٪ من الدراسات في هذه المجالات ينتجها مؤلف واحد، و٢٩٪ من الدراسات فقط قائمة على بحوث ميدانية، وأكثر من ٧٠٪ منها قائمة على الوصف والتأملات. وتعد معظم الأبحاث التي يتم إنجازها في مجال العلوم الاجتماعية في الوطن العربي متدنية الجودة، كون أن العمل البحثي يخلو من الأصالة والإضافة المعرفية في الحقل العلمي، ولا ترقى إلى مستوى التميز البحثي. وحتى نسبة الدوريات المتخصصة في نشر أبحاث في مجالات العلوم الاجتماعية تصل إلى ٥٪ من إجمالي الدوريات المتخصصة التي تنشرها البلدان العربية (طيب، ٢٠٢٠: ٣٩٩-٤٠٠).

مازالت أطروحات الماجستير والدكتوراة التي تنتجها الجامعات العربية والمعاهد البحثية في مجال العلوم الاجتماعية بعيدة عن إرساء قواعد لمدارس أصيلة في مجالها. كما أن البحوث الاجتماعية تعاني من ضعفها من حيث التأثير العلمي للبحث كونها لا تتوافر في معظمها معايير الجودة البحثية، بل أنها اتسمت بإسقاط مفاهيم وإشكاليات دخيلة على القضايا العربية فلم تراعي خصوصية مجتمعاتنا العربية. إضافة إلى أن هذا النتاج العلمي من البحوث الاجتماعية يعاني من التكرار والتقليد. ويكشف الواقع ضعف الدراسات الميدانية في العلوم الاجتماعية مما جعلها أقرب إلى التنظير وتجميع التأميلات. ويذكر في التقرير الأول للمرصد العربي للعلوم الاجتماعية أن المقالات التي نشرت من ضمن ثماني دوريات علمية عربية محكمة خلال الأعوام ٢٠١٠-٢٠١٤، تضمنت ١٦٪ من المقالات النظرية الميدانية، و٦٪ من المقالات الميدانية، و٩٪ منها تأملية، و٦٩٪ منها نظرية (المعزوز، ٢٠١٧: ١٦٩-١٧٦).

أضف إلى ما تقدم أن البحوث الاجتماعية بالجامعات العربية تعاني من عدم قدرته على الإسهام الكافي في تطوير الواقع العربي ورفع القدرات الاقتصادية والفنية للإنسان العربي. فهناك انفصام واضح ما بين المناهج التعليمية المعتمدة في الجامعات العربية، وبين احتياجات السوق ومتطلبات التنمية، إضافة لوجود ضعف في إدارة البحث العلمي والتطوير وعدم الدقة في تحديد الأولويات في خيارات البحث. وتفيد دراسة اليونيسكو بأن الإنتاجية العلمية في الوطن العربي متدنية جداً فقد كان هناك سبعة آلاف باحث وكان من المتوقع أن ينتجوا ما بين ٨٠٠٠-١٤٠٠٠ بحث سنوياً، إلا أن المنشور فعلاً بلغ ٨٤٧ بحثاً أي ما يعادل ١٠٪ مما كان متوقع

ومأمول. وتبقى السمة الغالبة للبحوث الاجتماعية العربية هي غياب الأهداف والدوافع السليمة للبحوث التي يتم إعدادها، فإن الأهداف الغالبة لتلك البحوث ليس التفسير للقضايا المجتمعية أو إيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية أو غيرها من أهداف التنمية، وإنما الهدف الأساسي هو السعي وراء الترقية الوظيفية في السلم الأكاديمي أو الوظيفي (الفريجات، ٢٠١١، ١٦٤).

ويشكل العصب الحساس في استراتيجية تطوير البحث العلمي هو التمويل، فنجد أن نسبة الإنفاق على البحث والتنمية نسبة إلى إجمالي الدخل المحلي في الدول العربية المراتب الدنيا في العالم، إذ تتجاوز نسبة الإنفاق على البحث العلمي في الوطن العربي ٠,٢٪ من الناتج القومي الإجمالي، وهي نسبة بعيدة كل البعد عن المعدل العالمي في هذا المجال وهو ٢,٢٨٪ ولا يصل حتى إلى الحد الأدنى في العالم وهو ٠,٧٣٪. غير استنكاف القطاعات الإنتاجية والخدمية عن تمويل برامج البحث العلمي والمساهمة في ميزانية الجامعات، حيث لا تساعد القطاعات الإنتاجية والخدمية إلا بنسبة ٣٪ فقط، بينما تزيد النسبة في الدول المتقدمة لتصل ٥٠٪. عدا غياب سياسات شاملة لتأهيل الجامعات وفق المعايير العالمية للجودة البحثية. وبهذا تبرز أزمة البحث الاجتماعي في الدول العربية التي تتجلى في كون أن مخرجاته العلمية، منها المرتبطة بالدراسات العليا، لا تتوفر في معظمها معايير الجودة البحثية، كما يعاني البحث الاجتماعي من انفصام بين البحث التجريبي من جهة والنظرية من جهة أخرى، مما جعل مخرجات البحوث خاوية وبلا قيمة، مفتقدة لأي فائدة يمكن أن تقدمها في الحقل العلمي للبحث الاجتماعي (طبي، ٢٠٢٠: ٤٠٣).

٣- معوقات البحث الاجتماعي في مصر:

وعلى الرغم من التطور الملحوظ في مجال الأبحاث الاجتماعية في مصر؛ إلا أن معظم المشتغلين بعلم الاجتماع والعلم نفسه يشكون من هزال وضعف المنتج السوسيولوجي نتيجة جملة من التحديات والمعوقات التي تواجههم أثناء قيامهم بأبحاثهم العلمية. ولقد كشفت الدراسات عن معاناة البحث الاجتماعي في مصر ووقوعه تحت وطأة كثير من المعوقات التي تحول دون التمكن من أدواره الاجتماعية وقدرته على تشخيص قضايا المجتمع ومشكلاته ومن أهم معوقات البحث الاجتماعي في مصر: المعوقات المرتبطة بالباحث الاجتماعي:

فالباحث الاجتماعي بمنأى عن الخصائص البنائية لمجتمعنا المصري. وحينما تتسم البنية الاجتماعية بالتخلف والرجعية والضعف، فهذا ما سيحمله تلقائياً أفراد المجتمع بما فيهم الباحثين العلميين. وفي ظل الضعف العلمي العام الذي يصيب الباحثين الاجتماعيين، تتأثر بالضرورة كافة نشاطاته العلمية والبحثية. هذا الضعف يظهر في عدة صور منها: ضعف القدرة على الإبداع والابتكار، الميل إلى تقليد المنتج الغربي وتبني نفس التوجهات النظرية والمنهجية للأبحاث الغربية. وإذا كان الباحث العلمي هو العنصر المحوري في عملية إنتاج المعرفة، فإن حالة الضعف والقصور في المهارات والقدرات البحثية تنعكس على حالة المنتج الذي ينتهي إليه. وهناك مجموعة من العوامل التي لها أثراً بالغاً في ضعف حالة الباحثين الاجتماعيين:

عدم كفاية الإعداد والتأهيل العلمي للباحث الاجتماعي:

لكي يستطيع الباحث الاجتماعي القيام بإعداد بحوث علمية اجتماعية ذات جودة، قادرة على الوقوف على طبيعة الظواهر المجتمعية ومعالجتها والخروج بنتائج قابلة للتطبيق، فإنه بحاجة ماسة للإعداد والتأهيل وبناء وتطوير قدراته البحثية سواء الشخصية، أو النظرية، أو المنهجية، أو التطبيقية. ولكن التنشئة الأكاديمية التي يتلقاها الباحث العلمي خلال مراحل الدراسة أو حتى مرحلة الماجستير والدكتوراة تأتي ضعيفة وهزيلة ولا تسهم في التنمية الذاتية للباحث العلمي بالقدر المطلوب.

وتتجلى عملية الضعف في القدرات البحثية لدى الباحثين الاجتماعيين، في عدة مؤشرات يوضحها (الحايس ٢٠١٩: 168- ١٦٩):

- ضحالة التكوين العلمي، ممثلة في ضعف وهزل المحصلة المعرفية للباحث من معارف ومعلومات نظرية ومنهجية حول التخصص.
- مستوى الاستيعاب بمصطلحات والمفاهيم العلمية، وضعف استخدام لغة التخصص، وعدم القدرة على التمييز بين مستويات المفاهيم المجردة والإجرائية.
- ضعف المهارات والقدرات التطبيقية المتعلقة بإعداد وإنجاز البحث.
- مشكلة اللغة: فمن المقومات الأساسية لأي باحث القدرة على إتقان لغة أجنبية، حتى يتمكن من التواصل الفكري مع الإنتاج العلمي الحديث والمتجدد في مجال التخصص. بل

هناك من يقوم بترجمة المقالات والأبحاث في عدد من مراكز الترجمة وهنا تأتي الترجمة مجردة بعيدة وغير معبرة عن قضية البحث.

- العلاقة بين المشرف والباحث: يقع على الأساتذة الذين يقومون بالإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراة دوراً مهماً في إعداد باحثين أكفاء وجادين، فالمشرف العلمي على البحث يمكنه أن يكون ويؤهل الباحث علمياً ويثقل مواهبه وقدراته، إلا أن الوضع في مصر غير ذلك فالباحثين دائمي الشكوى من انشغال المشرفين عنهم، بل وتركهم بدون توجيه علمي سليم.

- سيادة مناخ أكاديمي ضعيف في معظم أقسام علم الاجتماع بمصر، فهناك شكوى للباحثين من كثرة الخلافات الشخصية بين الأساتذة والانشغال بها وعدم الاهتمام بالنواحي الأكاديمية بالأقسام العلمية. وغالباً ما تنعكس هذه الخلافات على الطلبة وعلى مستوياتهم الأكاديمية، مما يترك أثراً واضحاً على ضعف مستوى الباحثين وتدني قدراتهم.

- الافتقار إلى تنظيم الحلقات العلمية : مثل السمينارات، والندوات، و المؤتمرات داخل الأقسام، وتعد تلك الفعاليات هي البيئة الرئيسية لتدريب الباحثين وتأهيلهم أكاديمياً، فيكتسبوا مهارات الحوار والنقاش العلمي، وطرق ووسائل اكتساب المعرفة العلمية وطرق إنتاجها، واكتساب الأخلاقيات العلمية الواجبة لتقديم أبحاث علمية ذات جودة.

- نلاحظ غياب وعي معظم الباحثين الاجتماعيين بدورهم الحيوي والهام في مجتمعهم، والذي يتمثل في الكشف عن مشكلات المجتمع ومحاولة معالجتها، هذا الدور المهم بات يضمحل في نظر معظم الباحثين، وبات الدافع والحافز الوحيد لهم لإجراء الأبحاث العلمية هو الحصول على الدرجات العلمية كعامل لتحقيق الترقية الوظيفية سواء على المستوى الأكاديمي أو العمل الإداري. ولكن غاب عنهم دورهم الأساسي في معالجة قضايا المجتمع بكل موضوعية. ولعل السبب في ذلك هو تراجع النظرة والاهتمام بعلم الاجتماع المنتمي للعلوم الإنسانية كما وسبق وقد أشرنا أن في مجتمعاتنا العربية هناك تجاهل إلى حد ما للعلوم الإنسانية لحساب العلوم الطبيعية.

الهدف الثالث: تحديد العلاقة بين نظام البحث العلمي بالجامعة ومستوى جودة البحث الاجتماعي (بحث ميداني).

وكان حرياً بالباحثة الوقوف على تحديد العلاقة بين نظام الجامعة للبحث العلمي ومستوى جودة الأبحاث الاجتماعية التي تنتجها أقسام الاجتماع، من خلال المقابلات المتعمقة مع الباحثين الاجتماعيين من الأساتذة، والأساتذة المساعدين، والمدرسين، والمدرسين المساعدين، وحتى المعيدين، إلى تحديد العلاقة بين ما يوفره النظام الجامعي العام للبحث العلمي من آليات لبناء القدرات البحثية والآليات المحفزة وجودة البحث الاجتماعي ومخرجاته، والتي أكدت فيها جميع الاستجابات للمبحوثين عن العلاقة الطردية بين آليات بناء القدرات البحثية، وجودة البحث الاجتماعي، حيث أكدوا على أن طالما كانت آليات بناء القدرات البحثية ضعيفة فإن مخرجات البحوث الاجتماعية ستأتي ضعيفة وهزيلة تخلو من أدنى مؤشرات الجودة. وفي هذا الصدد تراوحت استجابات المبحوثين حول تفسير ذلك الأمر فمنهم من حلل الأمر من منظور جزئي، ومنهم من حلله من منظور كلي، وهو ما تحاول الباحثة عرضه خلال السطور التالية:

أولاً على مستوى الباحث (ميزوسوسيولوجي): أشارت النتائج الميدانية إلى ضعف وتراجع جودة البحث الاجتماعي في مصر، وحتى على مستوى الوطن العربي، ولعل السبب في ذلك إنما يرجع للباحث ذاته، وهنا يذكر أحد الأساتذة المساعدين " غابت عن الباحثين الفكرة الأساسية وهي الوصول إلى المعرفة العلمية، بل أصبح الهدف من البحث العلمي هو الحصول على اللقب إما للوجهة الاجتماعية، أو للترقية في الشغل، حتى أصبح". ويخبر أستاذ مساعد آخر " حالة جودة البحث الاجتماعي في الجامعات المصرية للأسف كل مدى في النازل بل في الحضيض كلها عمليات تكرار وتدوير لأفكار سابقة مستهلكة في الكل بتصارع عشان يحصل على الترقية أو اللقب، فمنين هتيجي جودة". ومن ثم تتفاوت العوامل الذاتية لكل باحث ومستوى استيعابه، وفهمه، ومدى رغبته وحافزتيه في البحث والتنقيب العلمي بهدف تحقيق سبق وتميز

علمي. كما إن الأمر مرتبط بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية والخلفية التاريخية لكل باحث، وكذلك نظام الاستعدادات والتصورات لديه حسب بير بورديو. خاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الباحثين هم من طلبة الاقسام الأدبية وأغلبهم لم يختار علم الاجتماع حباً وشغفاً بالتخصص، بل وقع الاختيار على القسم حسب المعدل التراكمي في الثانوية العامة. وهذا يلعب دوراً في مدى استجابة الباحثين لعمليات التأهيل وتنمية القدرات. وبالتالي يكون الأغلبية من الباحثين فاقدي للشغف العلمي، وهو ما أشار إليه كلاً من فيبر، وبورديو، وديكينسون بأن حالة التعلق والشغف تكون هي الحالة المصاحبة لأي ممارسة علمية موضوعية جادة. وهو ما أكد عليه (Morgan 2005) في دراسته لمفهوم القدرة، وأكدته (Squires 2019) بأن القدرة وبنائها مرتبطان بالرغبة في العمل ومدى شغف وتعلق الفرد في التطوير.

كما قد أشارت النتائج الميدانية إلى حالة الإحباط التي تصيب الباحثين نتيجة غياب التقدير والتحفيز من قبل المؤسسة العلمية، وهنا تخبر إحدى المدرسات " في مشكلة كبيرة بتأثر على تجويد الابحاث العلمية وهي أن الباحثين عندهم قناعة ان كل الاعمال البحثية بتساوى وتتخط على الرف مفيش لا مؤسسة ولا جهة بتبنى الاعمال البحثية المميزة فدا فيفقط للباحث شغفه للعمل، وبقولك على ايه التعب والفرهدة ما كله بيتساوى، هي لو الجامعة أو الدول بتاخذ الأعمال البحثية المهمة وتميزها وتستفيد بيها كان كل الباحثين اشتغلوا على نفسهم وطوروا من ذاتهم". أكد على ذلك دراسة الميموني 2018 على مدى اهمية الدعم المعنوي للباحثين، لما له من دور في دفع الباحثين نحو تجويد أعمالهم البحثية.

أما فيما يتعلق بانشغال أعضاء هيئة التدريس وتحملهم للأعباء الإدارية، فلقد أشارت النتائج إلى إنها من الاسباب التي تعيق العمل البحثي وتقلل من تجويده، وعليه تخبر إحدى المدرسات المساعدات " الأعباء الإدارية اللي بتتفرض علينا من القسم والكلية بتخلينا منرفعش

راسنا مطحونين في الشغل ومعدناش وقت نشغل رسايلنا أو أي أبحاث تانية، لحد ما تقرب مدتنا تنتهي فيضطر الواحد مننا يعمل أي حاجة علشان ما يعديش المدة، فطبعاً دا بخرج منتجات بحثية ضعيفة"، وهذا يشكل أحد الأسباب التي ادت إلى إضعاف المنتج البحثي وهو عدم تفرغ أعضاء هيئة التدريس للأعمال البحثية وانشغالهم الدائم بالأعمال الإدارية مما انعكس على جودة البحث العلمي، وأكد على ذلك دراسة المطيري ٢٠١٨، والحاميس ٢٠٠٧. أكد ذلك دراسة Arnold 1995 الذي أكد على أن أعضاء هيئة التدريس يعانون من الضغط الأكاديمي وزيادة الأعباء، مما يعيق إنتاجهم العلمي.

ثانياً على مستوى السياق الأكاديمي (الميكروسوسولوجي): كشفت النتائج الميدانية لمحور جودة البحث الاجتماعي عن طبيعة العوامل التي أثرت عليه، أن للسياق الأكاديمي لأقسام علم الاجتماع لها دور مؤثر في تراجع مستوى الأبحاث الاجتماعية، فتذكر إحدى المبحوثات "أي جودة في ظل سياق أكاديمي ملئ بالصراعات والاعتبارات الشخصية، السياق نفسه غير مؤهل لأنه بيئة فاسدة غير صالحة لإنتاج أبحاث ذات جودة". فحالة السياق الأكاديمي العام داخل كل قسم، تتنابه العديد من المشاحنات والخلافات بين الاساتذة وضغائن وصراعات، أكدت ذلك دراسة Fern 1980 ودراسة آل مداوي ٢٠١٤ بأن تضارب المصالح والخلافات بين الكوادر التدريسية والأجواء العلمية الغير مناسبة إنما ينعكس على البحث العلمي برمته، فالمناخ الأكاديمي الجيد يؤدي دوراً مهماً في تطوير وتنمية مهارات الباحثين، ورفع الإنتاجية البحثية لديهم، فالمنتج البحثي الجيد هو مؤشر يعكس السياق الأكاديمي بما يحتويه من إدارات وبرامج وتنظيم وقواعد. ولعل هذا يأتي امتثالاً لرؤية ابن خلدون فيما يتعلق بالبيئة أو الوسط الذي ينشأ فيه العلم، فهو يرى أن من العوامل الهامة في إنتاج العلم هي البيئة أو الوسط، فكلما كان متحضراً ومثالياً وتسوده القواعد الاخلاقية والمعارية، ساعد ذلك على إنتاج العلم بشكل أفضل.

وكذلك كشفت الدراسة الميدانية عن غياب الاستراتيجيات والخطط الواضحة لضبط وتفعيل الأنشطة الأكاديمية بأقسام علم الاجتماع، وتحديد نقاط القوة والضعف التي يجب على إدارة القسم التركيز عليها في بناء قدرات الباحثين لتفعيل مهاراتهم. بل أن الأمر يكون متروكاً لترتيبات وقتية، طبعاً إذا نجحت، ولم تواجه بالإفشال والإحباط من قبل أصحاب القرار من عمداء ورؤساء أقسام، نتيجة للخلافات والصراعات التي تدور بين الأكاديميين سواء كانت بشكل معلن وصريح أو مبطن؛ ينتج عنه إفشال أي مجهودات تهدف إلى بناء قدرات الباحثين لتعزيز مهاراتهم البحثية لتجويد أعمالهم البحثية. وفي هذا الإطار يخبر أحد المبحوثين " أقسام علم الاجتماع في مصر فيها باحثين ممتازين ويقدموا أبحاث ذات جودة ولكن تكمن المشكلة في المؤسسة العلمية اللي تابعين لها مفيش اهتمام ولا تقدير للمنتج البحثي الجيد، دا غير أنها مؤسسات تفتقر لأي برامج أو أنشطة أو خطط حقيقية لتأهيل وتنشئة الباحثين أكاديمياً وتطوير قدراتهم ومهاراتهم وتوظيفها في أعمال بحثية جادة". وكذلك **بورديو** يرى أن سياسات وبرامج الحقل العلمي بأنها تتأثر بالصراعات التي تحدث داخل بنيته الداخلية، ويؤكد أن بنية العلاقات الموضوعية داخل الحقل العلمي هي التي تتحكم في توجيه التفاعلات بين أعضاء الجماعة العلمية، مما ينعكس بدوره على فاعلية إنتاج المعرفة العلمية.

ومن الدراسات السابقة التي أكدت على دور السياق الأكاديمي وما يجب أن يحتويه من فعاليات لبناء قدرات الباحثين، لما يمكنهم من إنتاج أبحاث ذات جودة، منها دراسة **Belasta** 2011 ودراسة **Kim_Keung2014** هناك ضعف في القدرات النظرية للباحثين نتيجة لغياب الأنشطة والبرامج التدريبية كالدورات والدورات والمؤتمرات العلمية سواء الدولية أو المحلية، ودعت الدراسة إلى ضرورة تفعيل تلك الأنشطة لأنها تضيف مزيداً من الجودة على الأعمال البحثية. وهذا أكدت عليه دراسة الهمص ٢٠١٠ بأن تفعيل الأنشطة التدريبية للباحثين تزيد من جودة إنتاجهم البحثي. ودراسة الحايس ٢٠٠٤ والتي أكدت على أن المؤسسات

الأكاديمية تفتقر إلى نظم تدريب قادرة على تكوين الباحث العلمي نظرياً ومنهجياً ليكون ذي خصائص تمكنه من الإنتاج العلمي المستمر الجيد. ولذلك أكدت دراسة أرنوط ٢٠٢٠ على أنه لزاماً على مؤسسات التعليم العالي تحسين جودة أداء البحث العلمي من خلال عمليات التحسين والتطوير والتأهيل للباحثين مما ينعكس إيجابياً على جودة المؤسسات نفسها.

ثالثاً على مستوى النظام ككل (الماكروسوسولوجي): أكدت النتائج الميدانية محور العلاقة بين آليات بناء القدرات البحثية، وجودة البحث الاجتماعي في مصر، على أن إنتاج أبحاث ذات جودة في مجال العلوم الاجتماعية وكذلك الإنسانية، إنما مرتبط بالسياسات العامة والتوجيهات الرسمية من الدولة وأنظمتها. فالجامعة كمؤسسة تربية، تكون مرتبطة بالسياق العام للدولة وتوجهاتها وتنفيذ سياستها العامة، ولا تخرج عنها. وحسب ما أدلى الباحثين ومنهم أساتذة، أنه لا توجد استراتيجيات واضحة عامة لسياسات بناء القدرات البحثية في الجامعات المصرية وهنا يخبر إحدى الأساتذة " يا بنتي بناء الأمم لا يكون بالجهود الفردية والاستثناءات بل بقواعد الأشياء، أي لازم يكون الاهتمام بمنظومة البحث العلمي الاجتماعي ضمن الساسة العامة للدولة، ويكون هناك اهتمام بالتخصص وتقدير قيمته العلمية والاجتماعية، ولكن اللي بيحصل تجاهل من الدولة والنظام العام بالتخصص وكل مخرجاته البحثية"، هو ما أكد عليه دراسة الدسوقي ٢٠٠٤ أن البحث الاجتماعي تغيب عنه وجود أجندة واضحة، تكون محددة الأهداف. وبل أن الدولة تترك للجامعة حرية التصرف في جلب الموارد المالية لتغطية متطلبات والتزامات الجامعة نظراً لضعف المخصصات المالية، وفي هذا الصدد يذكر أحد الباحثين " هناك ضعف شديد في تجويد البحث الاجتماعي بسبب ضعف في النظام العام للدولة وغياب الدعم المادي واللوجيستي، وضالة الأنشطة الأكاديمية اللي مفترض تساعد على بناء قدرات الباحثين، وغياب التمويل والمكافآت والحوافز"، وهذا ما أكد عليه (Ford 2012) و (Hunt2005) بأن الأنشطة والفعاليات المتعلقة بتدريب الباحثين إذا كانت تعاني من نقص التمويل، فإنها ستفشل حتى لو في

حالة وجود قدرات. ومن جانب آخر متعلق بالسياسات العامة في الدولة والتي تحمل فيه الجامعة نفس التوجه؛ هو توجيه الاهتمام بالأقسام العلمية التطبيقية على حساب الأقسام النظرية والأدبية، بل أن الدعم والتمويل _ إن وجد _ يكون من نصيب تلك الكليات وهو ما أكدته دراسة الصديقي ٢٠٠٨. ويذكر احد المبحوثين " الإنتاج البحثي الاجتماعي ردى جداً لعدم وجود دعم وتمويل كافي، وكمان نظام المرتبات غير مقدر على الإطلاق مفيش اي دعم من الدولة يساعد على تجود الإنتاج البحثي أصلاً، هو لو في اهتمام هيورح للكليات العلمية والتطبيقية".

كما أكدت الدراسة الميدانية على ضعف مستوى رعاية الدولة للمبدعين والموهوبين من الباحثين العلميين، وهنا تخبر إحدى البحوثات " مفيش نظام واضح الرؤية يساعد على تجويد الأعمال البحثية، وحتى إن وجدت فمفيش تقدير ولا تحفيز ولا تبني للأعمال البحثية الناجحة كله بتحط على الرف"، فنظام المكافآت المتبع في الجامعات المصرية مازال ضعيفاً، وإذا ما تم تفعيله يكون لحساب الكليات التطبيقية العملية، وذلك محاكاةً لحركة سوق العمل التي باتت تتجه بكل قوتها نحو العمل التكنولوجي والتقني، خاصة في ظل تهميش للتخصصات الأدبية وإنتاجاتها البحثية، برغم أن مجتمعنا العربية مازالت في أمس الحاجة لتلك التخصصات النظرية والأدبية كونها هي العلوم التي تهتم بتطوير كل ما يتعلق بوعي الإنسان وتغييره لواقعه. وهو مالا يقبله النظام الرأسمالي العالمي الذي يفرض على الدول النامية سياسات التبعية، بل تحدد له قنوات الاهتمام على مستوى كل أنظمة المجتمع السياسية، والتعليمية، والاقتصادية، والاجتماعية وغيرها.

وتأكيداً على ضعف جودة البحث الاجتماعي في الوطن العربي بشكل عام ومصر بشكل خاص؛ أشارت إليه دراسة السيد ١٩٨٥ حيث أكدت على أن الباحثين الاجتماعيين يعانون من التبعية ويظهر لديهم الافتقار إلى الرؤية والتطبيق وبالتالي تأتي نتائجهم أقل دقة ومصادقية. ودراسة الطراونة ٢٠١٢ وحميد ٢٠١٢ أكدت على ان البحوث الإنسانية في الوطن

العربي مازالت تغوص في التقليدية العارمة وان متوسط المعدل السنوي لإنتاجية الابحاث ضعيف. وكذلك دراسة صلاح ٢٠٠٣، وحنفي وأوفاتيس ٢٠١٩، والحائس ٢٠٠٧ حيث أكدتا على ضعف جودة البحث الاجتماعي وعدم قدرته على المنافسة، وهو ما أشار إليه دراسة الديجاني ٢٠١٧، ودراسة بدوي ٢٠١٠ بأن الإنتاج البحثي مفتقد إلى القدرة على المنافسة العالمية. ودراسة طيبي ٢٠٢٠ التي أكدت على ضعف مستوى الجودة في الابحاث العلوم الاجتماعية وإنها تتسم بضعف التأثير العلمي كونها تخلو من الأصالة، ولأنها مازالت بعيدة عن إبداع معرفة علمية جديدة ذات جودة، وهناك داسه عبد الفتاح ٢٠١٩، و دراسة جمعة ٢٠٢١، التي أكدت على ضعف التناول النظري والمنهجي للأبحاث والرسائل العلمية في مجال علم الاجتماع في مصر بما يؤكد على ضعف جودة البحوث الاجتماعية.

خاتمة:

نستنتج مما تقدم أن ضمان جودة البحث العلمي قد أضحى في الوقت الراهن ضرورة ملحة في كل مجالات العلوم، لاسيما العلوم الاجتماعية، حيث يزداد الاهتمام بشكل كبير بتجويد البحث العلمي، وظهرت بذلك حاجة ماسة لتطويره وتسخير نتائج البحوث العلمية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخدمة المجتمع ومواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، التي تطرحها متغيرات العصر ومقتضياته. إلا أنه بتقصي واقع البحث العلمي في العلوم الاجتماعية بالجامعات المصرية، تبين أنه لم يصل بعد إلى المستوى المأمول من حيث تحقيق الجودة العالية وبلوغ درجة التميز البحثي، حيث تعرف الجامعة عدم فاعلية البحث الاجتماعي، وذلك نظراً لانفصاله عن مشكلات المجتمع الحقيقية التي يعاني منها المجتمع الأوسع، وعدم قدرته في الإسهام الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فعلى الرغم من العدد الكمي الهائل لأطروحات الماجستير والدكتوراة التي تخرجها كليات ومعاهد الدراسات العليا في علم الاجتماع بمختلف الجامعات المصرية، إلا أنها تتسم بضعف التأثير

العلمي كونها تخلو من الأصالة ولأنها مازالت في معظمها بعيدة عن إنتاج معرفة علمية جديدة ذات جودة. هذا على جانب عدم إمكانية تسويق واستثمار تلك المخرجات البحثية. وعليه بات على الجامعات لتجاوز تلك الأزمة العلمية، الالتزام بأداء دورها بفاعلية في إعداد كوادر بحثية متميزة وتكوين كفاءات قادرة على إبداع معرفة علمية يمكن استثمارها لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع.

المراجع العربية:

- ١- ابن منظور. (١٩٨٤). "لسان العرب"، دار المعارف، الجزء الثاني، القاهرة.
- ٢- أحمد، محمد أحمد. (٢٠١٦). "أثر تطور البحث العلمي على النمو الاقتصادي في نيجيريا"، رسالة ماجستير في الدراسات الأفريقية، قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.
- ٣- ارنوط، بشرى إسماعيل. (٢٠٢٠). "جودة البحث العلمي: المعايير، المتطلبات، المعوقات، والاجراءات التطويرية من وجهة نظر الباحثين: دراسة نوعية باستخدام النظرية المجردة"، المجلة التربوية، كلية التربية، ج ٦٩، جامعة سوهاج.
- ٤- الاسدي، سعيد جاسم. (٢٠٠٨). "أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الإنسانية والتربوية والاجتماعية، مؤسسة وارث الثقافية، ط٢، البصرة، العراق.
- ٥- بدوي، أحمد موسى. (٢٠١٠). "القدرة التنافسية للبحث الاجتماعي العربي: تحليل مقارنة للبحوث المنشورة في دوريات علمية محكمة"، المجلة العربية لعلم الاجتماع (إضافات)، الجمعية العربية لعلم الاجتماع.

- ٦- توفيق، إبراهيم الدسوقي. (٢٠١٣). " تطوير البحث العلمي في الجامعات المصرية في ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة - رؤية مستقبلية، رسالة دكتوراة غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.
- ٧- جاد الرب، سيد محمد. (٢٠١١). " إدارة الجامعات ومؤسسات التعليم العالي - استراتيجيات التطوير ومناهج التحسين"، مراجع إدارة الاعمال، القاهرة.
- ٨- جلي، على عبد الرزاق. (٢٠١٢). " تصميم البحث الاجتماعي"، ط٣، دار المعرفة الجامعية، مصر.
- ٩- جمعة، محمد حسين. (٢٠٢١). " التناول النظري والمنهجي لظاهرة راس المال الاجتماعي في بحوث علم الاجتماع: بحث تحليلي لعينة من الرسائل والبحوث"، رسالة ماجستير كلية الآداب، جامعة السويس.
- ١٠- الحاييس، عبد الوهاب جودة. (٢٠٠٧). " السياق الأكاديمي وحالة البحث الجامعي في ضوء متطلبات مجتمع المعرفة، المؤتمر الدولي الثالث (التعليم المفتوح ومتطلبات مجتمع المعرفة)، مركز التعليم المفتوح، جامعة عين شمس.
- ١١- الحاييس، عبد الوهاب جودة. (٢٠٠٤). " بعض مشكلات الباحثين الشبان في مصر : رصد للواقع مع طرح نموذج لتنمية مهارات التفكير العلمي"، المؤتمر الأول لكلية الآداب (التفكير العلمي وتكامل المعرفة - جامعة عين شمس.
- ١٢- الحاييس، عبد الوهاب. (٢٠١٩). " محاضرات في قضايا العلم والبحث العلمي في مصر"، كلية الآداب، جامعة عين شمس.
- ١٣- حميد، محمد عبد الله. (٢٠١٢). " تصور لتطوير الأداء البحثي للجامعات اليمنية"، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الجامعة الخليجية، البحرين.

- ١٤- حنفي، ساري وأوفانتيس، ريغاس. (٢٠١٩). "التعاون العلمي والبحثي بين الصين والوطن العربي: دراسة بيلومترية"، المستقبل العربي، مجلد ٤٢، عدد ٤٨٣.
- ١٥- خضير، صفاء. (٢٠١١). "تطوير البحث العلمي لقسم خدمة الجماعة في ضوء مفهوم الجودة الشاملة"، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان.
- ١٦- دليل جودة البحث العلمي. (٢٠١٤). "دليل معايير جودة البحث العلمي"، مجلس البحث العلمي، وزارة التربية والتعليم العال، فلسطين.
- ١٧- الديجاني، سلطان غالب. (٢٠١٧). "تطوير دور التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس في تحقيق الميزة التنافسية لجامعة الكويت: دراسة مستقبلية" مجلة كلية التربية، العدد ٩٥، جامعة الزقازيق. مصر.
- ١٨- سلامة، هشام محمد. (٢٠١١). "دور البحث العلمي في زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في ظل تحرير التجارة العالمية"، رسالة دكتوراة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- ١٩- السيد، رضوان. (١٩٨٥). "مشكلات البحث الاجتماعي العربي"، مؤسسة الفكر العربي، معهد الإنماء العربي، مجلد ٢، عدد ٣٨-٣٧.
- ٢٠- الصديقي، سعيد. (٢٠٠٨). "الجامعات العربية وجودة البحث العلمي: قراءة في المعايير العالمية"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٥٠، ص ٧٠-٩٣.
- ٢١- صلاح، مروة. (٢٠٠٣). "التنظيمات الأكاديمية لعلم الاجتماع وأزمة الإبداع السوسولوجي في مصر، دراسة تحليلية ميدانية في سوسولوجيا التنظير"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، مصر.

- ٢٢- الطراونة، تحسين أحمد. (٢٠١٢). " أخلاقيات البحث العلمي ودورها في تجويد مخرجات الدراسات العليا"، المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، الجامعة الخليجية ، البحرين.
- ٢٣- طيبي، رتيبة. (٢٠٢٠). " الجامعة بين الواقع وهران ضمان جودة البحث العلمي في العلوم الاجتماعية"، مجلة الدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلد ٣، عدد ٦، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية- رماح.
- ٢٤- عامر، طارق عبد الرؤوف. " الجامعة وخدمة المجتمع: توجهات علمية معاصرة، مؤسسة طيبة للنشر، القاهرة.
- ٢٥- عبد السلام، أماني محمد. (٢٠١٦). " الجودة البحثية في الجامعات المصرية: المؤشرات والنظم الداعمة" ، المركز العربي للتعليم والتنمية، مجلد ٢٣، عدد ١٠٣.
- ٢٦- عبد الفتاح، خالد. (٢٠١٩). " الممارسة المنهجية في المقالات المنشورة فيالدوريات العربية: مراجعة مقارنة لمقالات علم الاجتماع والتربية. مجلة إضافات، العدد ٤٥.
- ٢٧- فارغ، عبد الملك أحمد. (٢٠١٤). " الابعاد الاجتماعية المرتبطة بواقع البحث العلمي الجامعي في المجتمع اليمني: جامعة تعزدراسة حالة"، رسالة دكتوراة، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
- ٢٨- الفريجات، غالب. (٢٠١١). " ثقافة البحث العلمي"، ط ١، دار اليازوري للنشر، الأردن.
- ٢٩- مرجين، حسين سالم وبن عمران، سلمة إبراهيم. (٢٠١٨). " البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ومعايير الجودة: الواقع الراهن والآفاق المستقبلية"، دراسة حالة قسم علم الاجتماع بكلية الآداب، المؤتمر العربي الثامن لضمان جودة التعليم العالي، جامعة طرابلس، ليبيا.

٣٠- المطيري، محمد الحميدي. (٢٠١٨). " تصور مقترح لتطوير التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت"، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة.

٣١- المعزوز، محمد. (٢٠١٧). " واقع العلوم الاجتماعية العربية - قراءة في عوائق تطورها"، التقرير العربي العاشر للتنمية الثقافية حول (الإبتكار أو الإندثار)"، البحث العلمي العربي واقعه وتحدياته وآفاقه، ط١، مؤسسة الفكر العربي، لبنان.

٣٢- المليجي، رضا إبراهيم (٢٠١١). " جودة واعتماد المؤسسات التعليمية: آليات لتحقيق ضمان الجودة والحوكمة المؤسسية، ط١، مؤسسة طيبة للنشر، القاهرة.

٣٣- الميموني، مشعل سعود. (٢٠١٨). " تصور مقترح لتطوير قطاع الأبحاث بجامعة الكويت في ضوء بعض الخبرات العالمية"، رسالة دكتوراة في فلسفة التربية، قسم أصول التربية، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة.

٣٤- نعيم، سمير. (ب ت). " المنهج العلمي في البحوث الاجتماعية، مطابع الأهرام التجارية، قلوب، مصر.

٣٥- الهمص، نرمان حسين. (٢٠١٥). " الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس وعلاقتها بجهود الجامعات في تدويل البحث العلم"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، غزة.

٣٦- يوسف، منال سيد. (٢٠١٥). " التميز البحثي: المفهوم والأسس والمتطلبات"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.

المراجع الأجنبية:

1. Arnold, V.(1990). “ faculty Stress: Causes and Cures Bulletin of the Association for Business Communication”, 35(1).
2. Blesta, Gert & Others .(2011).” The Theory Question in Research Capacity Building in Education: Towards an Agenda for Research and Practice”, British Journal of Educational Studies, 59:3, 225-239.
3. Carlsson .H ,Kettis. A ,Others(2011).Research Quality and the Role of the University leadership ,Gothenburg University.
4. Fern, Georges .(1980). “ Is university research on the decline?”, European journal of Education, vol.15, No, 4.
5. Ford, Michele.(2012). “Mechanisms for Building Research Capacity in Indonesia’s Knowledge Sector through Australian Universities”, by AusAID’s Tertiary Education and Knowledge Sector Unit, Australian Agency For international Development, AusAID’s.
6. Hunt, J.(2005).” Capacity Development in the International Development Context: Implications for

-
- Indigenous Australia”. Discussion Paper No. 278/2005. The Centre for Aboriginal Economic Policy Research. The Australian National University.
7. KIM-KEUNG, JOSEPH. (2014). il A Research Note on the Managerial Intellectual Learning Capability-Building Mechanism (MILCBM). EUROPEAN ACADEMIC RESEARCH .Vol. II, Issue 2/ May 2014 Impact Factor: 3.1 (UIF) DRJI Value: 5.9 (B+). Hong Kong, China.
8. Morgan, Peter.(2006). “The Concept of Capacity”, study on capacity, change and performance, European Center for Development Policy Management, center European DEGESTION Des Politiques De DEVELOPMENT, ecdpm
9. Squires, Allison.(2019). US nursing and midwifery research capacity building opportunities to achieve the United Nations sustainable development goals, Distinguished Nurse Scholar in Residence, National Academy of Medicine; Rory Meyers College of Nursing, New York University, New York.